حسابات واشنطن وحسابات طهران في دعم العبادي

■ حميدي العبدالله

تقاطع الموقف الإيراني والموقف الأميركي في دعم ترشيح حيدر العبادي لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

بعض التحليلات استنتجت وجود صفقة بين طهران وواشنطن أفضت إلى هذا التوافق على دعم العبادي.

لكن في الواقع انّ هذا الاستنتاج غير منطقي وثمة وقائع كثيرة تنفيه. التقاطع الإيراني الأميركي في دعم حيدر العبادي أملته حسابات مختلفة:

. حسابات إيران تنطلق من واقع أنّ رئيس الحكومة نوري المالكي، الذي شغل أيضاً منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، فشل في بناء جيش قوي، وانهيار الجيش الذي هو القائد الأعلى له في أول مواجهة وقعت مع تنظيم داعش، وحتى لو لم يكن نوري المالكي وحده المسؤول عن ذلك، يتحمّل المالكي مسؤوليته، لأنه فشل أولاً، في إشراك مكوّنات التحالف الوطني الذي يشكل جزءاً منه في إدارة شؤون البلاد، وسعى إلى تهميش وإضعاف هذه المكوّنات داخل الحكومة وداخل أجهزة الدولة العراقية، مما دفع هذه المكوّنات إلى مناصبته العداء، أو على الأقلّ الاعتراض على سياسته، وثانياً تدهورت علاقاته مع المكوّنات الأخرى مثل الأحزاب الكردية والجماعات المشاركة في العملية السياسية والممثلة للمكوّنات التي تنشط في محافظة الأنبار، كلّ ذلك أثر على وحدة وفعالية الجيش والقوى الأمنية.

في ضوء هذه المعطيات بات من الصعب تقديم الدعم لنوري المالكي من قبل إيران وإلا سوف تخسر الكثير من نفوذها، ولا سيما لدى أطراف التحالف الوطني، كما أنّ التصدي لخطر داعش وتمدّدها الكبير، وإجهاض نية الأكراد بالانفصال التي عبّر عنها مسعود البارزاني، تتطلب البحث عن شخصية جديدة لتشكيل الحكومة العراقية، شخصية توحّد صفوف التحالف الوطني، وتحرج المكوّنات الأخرى، مثل الأكراد والجماعات السياسية التي تذرّعت بسياسة المالكي وتواطأت مع تنظيم داعش وسهّلت عليه الانتشار في مناطق واسعة من العراق.

. أما حسابات الولايات المتحدة في دعمها لحيدر العبادي، فهي تستند إلى أمور أخرى، فهي تراهن على إمكانية إعادة جميع المكونات التي دعمتها ومكنتها من السيطرة على أجهزة الدولة المختلفة عندما كانت تحتلّ العراق، حيث تؤمّن لها هذه التركيبة إعادة فرض وصايتها والحفاظ على نفوذها في العراق، من دون وجود قواتها العسكرية، وعندما تدعو إدارة أوباما إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فإنها تقصد ذلك وليس أيّ شيء آخر، فهي تريد إعادة الأحزاب الكردية وقوى سياسية سنية تعاملت مع الاحتلال ليكون لها حصة كبيرة في الحكومة العراقية الجديدة تضمن نفوذ ووصاية الولايات المتحدة على هذه الحكومة، حيث سيكون الشلل سيّد القرارات التي تتخذها هذه الحكومة إذا كانت القضايا المطروحة تتعارض مع المصالح الأميركية.

التوافق على ترشيح العبادي واستبعاد المالكي بين إيران والولايات المتحدة، لا يعني التوافق على تشكيل الحكومة المقبلة، أو السماح بعودة الوصاية الأميركية مرة أخرى إلى أرض الرافدين، ولذلك فإنّ رهان الولايات المتحدة معقود الآن على الأكراد الذين بدأت بمدّهم بالسلاح من دون المرور بالحكومة المركزية، وحصرت نطاق هجماتها الجوية ضدّ «داعش» في المناطق التي تهدّد الأكراد فقط، وأحجمت عن التقديم الدعم للحكومة العراقية في مواقع أخرى انتشرت فيها «داعش».

مسؤولية مَن إضاعة فرصة إنقاذ الجامعة الثقافية وتوحيدها؟

■ علي بدر الدين

لم يكن مفاجئاً إرجاء المؤتمر الصحافي الذي كانت ستعقده الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم في نقابة الصحافة أول من أمس الأول، برئاسة أحمد ناصر وأليخاندرو خوري (وفق بيان الإرجاء) من دون ذكر الأسباب الموجبة أو الطارئة، ويبدو أنه سيكون تأجيلاً حتى إشعار آخر، ما أنتج حالة إحباط أصابت المغتربين والمعنيين في الجامعة وفي الشأن الاغترابي الرسمي، بعدما تفاءلوا بالاتفاق الذي رعاه وترأسه وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل وهيّأ له وحضره مدير عام المغتربين المحامي هيثم جمعه، وجمع ناصر وخوري. وقد بشّر باسيل فيه بالقول «إن فرعي الجامعة اتفقا على أن يتفقا ويضعا الخلافات خلفهما». ولتظهير صورة الاتفاق وترجمته، تقرر عقد مؤتمر صحافي مشترك للإعلان مع مسودة عناوين وثوابت قد يؤسس عليها للمرحلة المقبلة في انتظار إنضاج التسويات والحلول التي توحد المغتربين وجامعتهم الأم وتطوي صفحات الانقسامات المزمنة التي أوهنت الطاقة الاغترابية، وأضاعت جهود المغتربين بدلاً من توحيدها وتوظيفها لخدمة الوطن بأبنائه المقيمين والمغتربين.

لكنّ المأمول من اللقاء التوحيدي، الذي قد يكون تم على عجل أو سبقته بعض الاتصالات والمشاورات التي يبدو أنها لم تدخل في عمق الأزمة التي أنهكت الجامعة، لم يتحقق ولم يثمر تفاهمات بين الجامعة الثقافية وجامعة «الانتشار»، ولم يصل إلى الخواتيم السعيدة لمحو عقود من الاختلافات والتباينات حول كثير من القضايا الوطنية والاغترابية لأسباب واعتبارات بعضها معلن ومعلوم وبعضها الآخر خفي ومجهول.

بما أن الشيء بالشيء يذكر، فإن محاولة سابقة وإن تكن خجولة ومتواضعة ومتفلتة من أيّ رعاية رسمية لدمج لجامعة وتوحيدها وبمبادرة شخصية، فشلت في ربع الساعة الأخير، وتأجل أيضاً المؤتمر الصحافي آنذاك لرئيسي الجامعة العميد مسعد حجل وألبير متى، ومعه طارت الأوهام والأحلام والأمنيات السعيدة.

حدث التأجيل يتكرر اليوم في نسخة طبق الأصل عما سبق، مع أن لا تشابه أو تقارب بين الحدثين، ولكنّ النتيجة متشابهة ومتطابقة، مع أن الجدية والمسؤولية رسمتا خريطة طريق الإصلاح والتغيير بأياد رسمية جادة في توفير مقومات النجاح للانطلاقة الجديدة على مستوى الاغتراب. والمهم في الموضوع أن تبرير جامعة «الانتشار» للتأجيل غير مقنع وغير مفهوم وغُلف بتمنٍّ «ضماناً لنجاح الجهود بعد أن يكونوا أتموا مشاوراتهم الداخلية».

إنه «عذر أقبح من ذنب»، وبالتالي مرفوض ومردود وغير بريء، ويرد في سياق مشروع سياسي مقنّع بعناوين اغترابية. الأسئلة هنا مشروعة: هل لبّى خوري دعوة وزارة الخارجية ومديرية المغتربين وزيارة مقر الجامعة في مبنى الوزارة ووافق على الشراكة في عقد المؤتمر الصحافي المؤجل بقرار ذاتي (يعني من رأسه) من دون العودة إلى زملائه ومرجعياته للتشاور معهم في هذا اللقاء المفصلي والمهم في تاريخ الجامعة والاغتراب؟

إذا كان الأمر كذلك، فهذا يعني أنه لم يكن يتوقع من رئيس الجامعة الشرعية أحمد ناصر تلبية الدعوة والتجاوب مع «لم الشمل وتوحيد الاغتراب»، وأنه لم يعتد التراجع عن موقف اتخذه أو قرار أعلنه في ما يتعلق بمصلحة الوطن والاغتراب.

والمعروف عنه أنه «ضمير الاغتراب اللبناني وصاحب مقولة سياسة الانفتاح واليد الممدودة»، ما أوقع خوري في «الفخ» وورّطه مع مرجعياته الذين طلبوا منه التراجع عما تعهّد به، فأصدر بياناً مقتضباً فضفاضاً «إنقاذاً لماء الوجه» وهرباً من تحمل تبعات التراجع الملتبس والمشكوك فيه أساساً.

في ضوء ما حدث، نسأل كيف يمكن لمشروعين مختلفين متناقضين شكلاً ومضموناً أن يلتقيا ويتفقا، لا سيما أن أسباب الاختلاف لم توضع على المشرحة، ولم تستولد الحلول وإن وجدت نظرياً وتبقى على الطاولة عصية على التنفيذ، علماً أن الجامعة التي يترأسها ناصر هي الشرعية والمعترف بها رسمياً، وتمثّل مشروعاً وطنياً اغترابياً سليماً وواضحاً، وتجسد التنوّع على مستوى الاغتراب في هيئتها الإدارية والمنضوين فيها واعتماد المداورة في الرئاسة، فضلاً عن التزامها بتوصية مؤتمرات سابقة للجامعة تقضي بعقد مؤتمراتها العالمية في لبنان. في حين أن لما يسمى بـ«جامعة الانتشار» مشروعها السياسي والطائفي الذي تجاهر به من دون اعتبار لمصلحة الوطن ومغتربيه، ولم تعقد ولو مرة واحدة أي مؤتمر لها في لبنان، وهي منغلقة في دوائر مصالحها، تتباهى بتمثيلها لوناً طائفياً واحداً وما يحدث للمغتربين في قارات أخرى لا يعنيها. وما تقدّم يفسّر نسفها الاتفاق الذي كان على «قاب قوسين» من الإعلان عنه، وهذا ليس جديداً، فهو نهج اعتادته مذ دخلت مشروع تقسيم الجامعة.

بيد أن ذلك لا يلغي أو يقلّل من أهمية اللقاء الذي نجح الوزير باسيل والمحامي جمعة في عقده في مرحلة التأزم السياسي والأمني والنقابي التي يشهدها لبنان، وتكمن أهميته أيضاً في أن وزير الخارجية رفع «الحظر» عن الجامعة الشرعية برئاسة ناصر وأعاد إليها الاعتبار، وتجاوز قرار مجلس شورى الدولة لجهة الدعوة المقامة عليها، كأنه اعتراف منه بشرعية المؤتمر الخامس عشر للجامعة الذي عقد في بيروت. وتسجل للوزير باسيل جرأته وحرصه على وحدة الجامعة والاغتراب، وهذا سيفتح بالتأكيد آفاقاً جديدة من التعاون والتنسيق بين الوزارة والمغتربين ومؤسستهم، وقد تشهد ثمارها في المرحلة المقبلة.

رئيس الجامعة السابق العميد مسعد حجل ثمّن الجهود التي أثمرت اللقاء ورأى فيه بادرة خير وتفاؤل، متمنياً الوصول إلى جامعة واحدة موحدة وإلى رؤية مشهد التوافق والتعاون بين المغتربين داخل الجامعة الثقافية وخارجها، وعبّر حجل عن أسفه لتأجيل المؤتمر الصحافي للإعلان عن مقدمات الوحدة الموعودة وعناوينها، معتبراً «أن ثمة متضررين من نجاح مساعي توحيد الجامعة لأجل حماية مصالحهم الشخصية». وأضاف: «حرام ثم حرام مثل هذه الفرص المبادرات لأجل مصالح خاصة». مذكراً بتعرض مبادرته الوحدوية لسهام المتضررين.

عضو المجلس العالمي للجامعة ورئيس لجنة الحوار الاغترابية عباس فواز أيّد كل مبادرة إنقاذية ووحدوية، معتبراً أن إضعاف الجامعة خطأ استراتيجي وإلغاءها خطيئة لا تغتفر، داعياً البعض إلى مراجعة حساباتهم والسير بقطار التفاهم والتعاون والوحدة.

نوّه رئيس الجالية اللبنانية في غانا القنصل العام سعيد فخري بمبادرة توحيد الجامعة، متمنّياً دور مسؤولية الوزير باسيل والمحامي جمعة، معتبراً أن تأجيل الإعلان عن مشروع الاتفاق بين ناصر وخوري قد تكون له أسبابه ومبرراته ولن يؤثر في المناخ التوحيدي العام الذي أنتجته مبادرة اللقاء.

المعركة العسكرية والسياسية وجهان لانتصار واحد

■ رامز مصطفى

الحرب المجرمة التي يشنّها العدو الصهيوني منذ أكثر من شهر على غزة، أثبتت فيها المقاومة الفلسطينية قدرتها على منع ترميم هيبة الردع لآلة الجبروت الصهيوني، بل كسرتها من خلال تطوير أدائها وقدراتها العسكرية.

هذا ما اعترف به أبرز قادة الكيان والمحللين العسكريين في كبريات الصحف العبرية، حين اعترفوا بأنّ المقاومة الفلسطينية قد ضاعفت قدراتها القتالية والعسكرية 20 مرة عما كانت عليه في عامي 2008 – 2099. فأدخلت المقاومة في معركتها أسلحة جديدة، وفي مقدمها الصواريخ المتطورة في مدياتها وقدرتها التدميرية، والأنفاق التي مكّنت المقاومين من الوصول والنزول خلف خطوط العدو، والطائرات المسيّرة من دون طيار، والالتحام والاشتباك المباشر، أربكت القيادة العسكرية الصهيونية. وأثمرت عن أسر جنديّين صهيونيّين، ووقوع المئات منهم بين قتيل وجريح، وفوق كلّ ذلك الفشل الاستخباراتي الذريع للأجهزة الأمنية في الكيان الصهيوني، وإغلاق المجال الجوي أمام الملاحة الجوية، وللمرة الأولى منذ زرع الكيان على أرض فلسطين بسبب سقوط الصواريخ التي غطت شعاع فلسطين المحتلة بمدنها ومناطقها، وإجبار ما يزيد على خمسة ملايين مستوطن صهيوني على البقاء في الملاجئ، مع شلل في المرافق السياحية والاقتصادية، وانهيار شبه تام للجبهة الداخلية في الكيان، فقد اعترفت الصحافة العبرية أنّ الحالة النفسية للمستوطنين وصلت إلى مستويات متدنية يصعب معها التكهّن مستقبلاً إلى أيّ اتجاه ستسير، بمعنى أنّ ذلك من شأنه دفع المستوطنين إلى الهجرة المعاكسة.

وفوق كلّ ذلك سيل الاتهامات التي بدأت تتصدّر صحف الكيان، والمقابلات التلفزيونية، والمقالات وتصريحات كبار القادة الصهاينة، في تحميل مسؤوليات الفشل والإخفاق والهزيمة للجيش الذي لا يُقهر، والذي فقد ومن دون رجعة قدرته على استعادة قوة الردع في مواجهة المقاومة. هذا الصمود الأسطوري ما كان له أن يتحقق لولا الشعب الفلسطيني المتشبّث بأرضه والصامد عليها، والذي كان السلاح الأمضى في معارك المقاومة التي خاضتها ولا تزال في مواجهة آلة القتل والإجرام الصهيوني، والذي لعب من خلال ارتكابه أفظع المجازر بحق شعبنا، أن يفك شراكة الدم والصمود والمواجهة بين المقاومة وبيئتها الحاضنة، وفشل في تحقيقه.

المعركة العسكرية على صعوبتها وقسوتها وضراوتها، تبدو أمام المعركة السياسية هي الأسهل. لذلك المواجهة والمعركة السياسية التي يخوضها الوفد الفلسطيني في القاهرة شاقة وصعبة، على اعتبار أنّ هناك في الواقع الدولي والإقليمي من يعمل على منح الكيان نصراً سياسياً وهو المهزوم في الميدان، وهذا الواقع الدولي والإقليمي ذاته هو المتورّط منذ أعوام في ما تشهده المنطقة بدولها من أحداث وحروب بهدف تقسيم المنطقة على أساس طائفي ومذهبي وعرقي، لمصلحة الكيان الصهيوني وعلى حساب القضية الفلسطينية وعناوينها.

لذلك ما تشهده القاهرة معركة سياسية سيترتب على نتائجها الكثير. وحتى اللحظة الكيان يمارس الابتزاز بهدف إجهاض شروط ومطالب المقاومة والشعب الفلسطيني المحقة. ومن المبكر الحديث عن انفراجات على رغم التهدئة الأولى والثانية أو الثالثة الخ... طالما أنّ حكومة نتنياهو لم تستجب لشروط المقاومة، وبالتالي يعمل نتنياهو جاهداً من أجل أخذ الوفد الفلسطيني إلى سياق خارج الموضوع الرئيسي، كحديثه عن الإفراج عن الأسيرين في مقابل الأسرى الذين أفرج عنهم في عملية شاليط، أو محاولته خلق شرخ داخل الوفد الفلسطيني من خلال مغازلته السلطة والإكثار في الحديث عن دورها المستقبلي، أو محاولته ربط إعمار غزة بموضوع سلاح المقاومة عبر رقابة دولية تشرف على عملية ضبطه، أو إيجاد منطقة عازلة في مناطق غلاف غزة، أو الإشراف على عملية تدمير الأنفاق. لكن السياق لا يزال على حاله، «الإسرائيلي» لا يريد الإقرار بهذه الشروط وهو يمارس المماطلة والتسويف والابتزاز. والوصول إلى تهدئة طويلة أو «مستدامة حسب التعبير الأميركي».

برأيي ليس الأمر بهذه السهولة ما دام العدو لا يُقرّ بشروط المقاومة، ونحن أمام تجربة مريرة ومخجلة عمرها عشرون عاماً، منظمة التحرير وقعت اتفاقات أوسلو عام 1993 وحتى الآن لا يزال قادة الكيان يمارسون التسويف والمماطلة والكذب على المفاوضين الفلسطينيّين، وما صرّح به ليبرمان «أنّ القبول بالمبادرة العربية، أفضل من الاتفاق مع الفلسطينيّين» وهو كاذب ومحاولة بائسة لدغدغة بعضهم ليس إلاّ. وفي المقلب الآخر يذهبون حثيثاً، أيّ «الإسرائيليين»، نحو فرض وقائع ميدانية في التهويد والاستيطان الخ... وهذا ما أقرّ به الدكتور صائب عريقات على قناة «الميادين».

إذاً، نحن أمام اختبار حقيقي في التمسّك بهذه الشروط، وعدم السماح في التفريط بتضحيات ودماء شعبنا، وبالتالي بهذا الانتصار الذي أقرّ به الكيان نفسه، وتصريحات الرئيس الأميركي باراك أوباما الأخيرة حول الحرب والقول إنّ «الإسرائيليين» نجحوا في الحرب على المقاومة، وإنّ شعبية نتنياهو قد ازدادت على خلفية الحرب، هذا في حدّ ذاته تشجيع لحكومة نتنياهو على رفضها الإقرار بشروط المقاومة وفي مقدمها رفع الحصار النهائي عن القطاع، وإعادة الإعمار. لذلك نحن أمام أيام مفصلية في سياق الحرب العدوانية على القطاع. وعلى تماسك ووحدة الموقف الذي جسّده الوفد الفلسطيني، وعدم الرضوخ للضغوط، ومحاولات استدراج أحد مكوّنات الوفد عبر بعض المغريات. وأرى حتى الآن أنّ الوفد الفلسطيني متماسك، ويتعامل بحزم. والشيء بالشيء يُذكر، كنا نتمنى أن يتبدّى هذا التماسك وهذه الصلابة خلال المفاوضات بين السلطة والكيان، وإنْ كنا نرفضها ولا نسلّم بها لا في الشكل ولا في المضمون. وإذا ما اقتضى الاستمرار في المواجهة على رغم التضحيات الجسام فليس من خيار آخر أمام المقاومة والشعب الفلسطيني، وفي هذه الحالة لا قدرة لدى العدو على تحمّل حرب استنزاف طويلة.

مهرجان تأبين الفتى الشهيد أبو خضير خطاب مقاومة بامتياز

■ راسم عبيدات – القدس المحتلة

يوم السبت الماضي أقيم مهرجان في الذكرى الأربعين لرحيل الفتى الشهيد محمد أبو خضير، في مسقط رأسه شعفاط، هذا الفتى الذي شكل استشهاده نقطة تحوّل نوعيّ في العمل الكفاحي والجماهيري والشعبي، ليس في القدس التي اشتعلت وخرجت في وداعه عن بكرة أبيها، والتي عبّرت في خروجها أيضاً عن موقفها في شكل واضح وقالت كلمتها، والقدس في الانتفاضات الشعبية لها القول الفصل: «لا خيار غير خيار المقاومة»، ولعلّ بشاعة الجريمة التي ارتكبت بحق هذا الفتى من جانب من يدّعون أنهم تعرّضوا لـ«الهولوكست» على يد النازية، والمفروض ان تكون تلك الجرائم المرتكبة في حقهم حافزاً ودافعاً لهم، لكي يحترموا القيم والمبادئ الإنسانية، وان يكونوا أكثر الناس إدانة وكرهاً وحقداً لـ وعلى الناس الذين يمارسون الظلم والطغيان، لا ان يعملوا على ممارسته وتطبيقه وفي شكل أكثر وحشية وبشاعة على من احتلوهم، وتلك كانت أبشع جريمة في العصر الحديث، لم يمارسها سوى الاحتلال والعصابات المجرمة من «داعش» وغيرها من العصابات المرتزقة والمجرمة ما يُسمّى بـ«جبهة النصرة» و«السلفية الجهادية»، حيث أقدمت مجموعة من المستوطنين الذين يقطرون حقداً وعنصرية على خطف الفتى الشهيد أبو خضير في فجر الثالث من تموز، وهو ذاهب لبيت الله من أجل الصلاة، وقد تعرّض لتعذيب شديد على يد تلك العصابة المجرمة وليحرق بعد ذلك وهو على قيد الحياة.

نعم عملية استشهاده حوّلت حالة الغضب والاحتقان المقدسي الى فعل وانفجار مقدسي عارم على شكل هبة شعبية طاولت كلّ حي وشارع وزقة في القدس، مؤذنة ببداية هبة جماهيرية شعبية متواصلة وفي شكل شبه يومي في القدس... ولتمتدّ هذه الانتفاضة لتطاول كلّ مساحة فلسطين التاريخية في الداخل الفلسطيني– 48 – وفي الضفة الغربية، وفي غزة كان الفعل من نوع آخر، كانت مقاومة ثبت بأنها لم تكن عبثية او استعراضية، بل لها أنياب وقادرة أن تفرض شروطاً ومعادلات جديدة، بديلاً من نهج المفاوضات العبثية، التي جعلتنا كفلسطينيين ندور في حلقة مفرغة طوال عشرين عاماً، حيث الاحتلال المتسلح بعقليته العنصرية والاستعلائية والإقصائية، رفض ان يقدم أية تنازلات جدية من اجل السلام، تطاول الحد الأدنى من حقوقنا وثوابتنا الوطنية، وكان يناور ويراوغ ويستخدم تلك المفاوضات، من اجل ان يستكمل خططه ومشاريعه الاستيطانية، وان يغير الوقائع والحقائق على الأرض.

جريمة حرق الطفل ابو خضير حياً، ألهبت مشاعر كل جماهير شعبنا الفلسطيني، ودقت ناقوس خطر جدي عند المقدسيين، بأن هؤلاء المستوطنين «يتغولون» و«يتوحشون» من دون رادع او حسيب، بل هناك من يحتضنهم ويشجعهم على أفعالهم وممارساتهم.

وليس هذا فحسب، فالمقدسيون باتوا على قناعة بأنّ قتلة الشهيد، لن ينالوا عقابهم، وخصوصاً أنّ عدداً من القتلة خرج من المعتقل بعد أيام عدة، ومن تبقوا منهم يجري الحديث عن اثنين منهم بأنهم قاصرون، وبالتالي سيخرجون من السجن، كما فهم من المداولات التي عقدت في محكمتهم الأسبوع الماضي، فهم ليسوا فلسطينيين، حيث عشرات القاصرين الفلسطينيين يقضون احكاماً بالسجن المؤبدة وعشرين عاماً وما فوق، على قضايا أمنية ومقاومة للإحتلال، وليس جرائم، فقاصر عن قاصر في عرف الإحتلال يفرق، قاصر فلسطيني يؤبد وصهيوني لا يمكث في السجن أشهراً؟ اما المتهم الرئيسي يجري الحديث عن عدم أهليته واتزانه النفسي، وعرضه على طبيب نفسي تمهيداً للإفراج عنه، وهناك سوابق في هذا المجال، الصهيوني المتطرف روهان احرق الحرم القدسي في آب/69، وتحت بند عدم أهليته وعدم اتزان حالته النفسية خرج من السجن مباشرة ورحل الى أستراليا.

المهم دم وجريمة قتل وحرق الفتى أبو خضير، لم توحد المقدسيين فقط، بل وحدت كل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، ففي تأبينه في ذكرى الأربعين، كانت حاضرة كل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، وكانت ممثلة فيه فلسطين بجغرافيتها التاريخية، وحدود موقف كل متحدثيها كانت موحدة خلف المقاومة وسقف مطالبها، موحدة بأنه لا تعايش مع المستوطنين في مدينة القدس، موحدة في أن اتفاق اوسلو سقط الى غير رجعة، بل وأكثر من ذلك فعضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي «أبا مشعل» قال: «ان استشهاد ابو خضير وبعده يمثل نقلة وخطوة لها ما بعدها في أسلوب وإدارة الصراع مع تلك العقليات التي تحكم في تل ابيب، فهذه العقليات يستحيل التعايش معها بالمطلق»، وفي السياق نفسه شدد محافظ القدس ووزيرها عدنان الحسيني «على ان الجريمة التي قتل بها الشهيد أبو خضير تعبر عن أسلوب ومنهج جائر وظالم، وهذه الجريمة ترسخ إستحالة التعايش مع الاستيطان والاحتلال والقبول به، داعياً الى إعادة النظر في كل الأولويات والقضايا للحفاظ على الوجود الفلسطيني والحرية والكرامة للمقدسيين في مدينتهم».

كما أنه لفت الى أنّ «استشهاد أبو خضير وحد الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والداخل– 48 – والخارج على ضرورة الوحدة والصوت الواحد في إدارة هذا الصراع المرير، وأكد ان المرحلة المقبلة ستكون مرحلة الكرامة والعزة والنصر».

أما مفتي القدس والديار المقدسة الشيخ محمد حسين فهو الآخر ومعه المطران القومي والعروبي عطالله حنا مطران سبسطيه وسائر الأراضي المقدسة فقد عبرا عن موقف مشابه، بعد ان اكدا على عمق الترابط والوحدة والمصير بين أبناء شعبنا الفلسطيني الواحد بمسلميه ومسيحيه، وقالا: «إنّ تلك الجريمة أعادت الى الأذهان والعقول تلك الجرائم التي ارتكبتها العصابات اليهودية بحق شعبنا في النكبة الأولى... وأشارا الى ان هذه الجريمة وما لحقها من جرائم اخرى في قطاع غزة ثبتت ورسخت وأعادت ثوابت شعبنا الفلسطيني الذي صمم على أمرين النصر او الشهادة، وكذلك قالا بأنّ تلك الجرائم أعادت للمقدسيين بوصلتهم ورتبت لهم اولوياتهم نحو القدس.

والمواقف والكلمات نفسها اكد عليها القائد الوطني عبداللطيف غيث وعضو الكنيست العربي احمد الطيبي والنائب عن المجلس التشريعي جهاد أبو زنيد والصحافي يونس العموري، حيث اكدوا ضرورة توحد الفلسطينيين وعدم العودة الى مربع المفاوضات العبثية، وضرورة محاكمة القتلة والمجرمين من المستوطنين امام المحاكم الدولية على جرائمهم، وكذلك دعوا السلطة الفلسطينية الى ضرورة وقف سياسة التنسيق الأمني.

ما سمعناه من كل المتحدثين بمختلف انتماءاتهم ومشاربهم الفكرية والسياسية للمرة الأولى منذ زمن بعيد، كان خطاباً فلسطينياً وحدوياً بامتياز ومقاوماً بامتياز أيضاً، لم نسمع عن المفاوضات العبثية، بل سمعنا بأن هذا الخيار سقط وحل محله خيار ونهج المقاومة.

دماء الشهيد أبو خضير ودماء شهداء شعبنا في القطاع المقاوم وفي الضفة الغربية والداخل الفلسطيني وحدتنا، وأخرجتنا من حالة التيه والضياع، وأعادت إلينا بوصلتنا ووجهتنا نحو القدس والعزة والكرامة على طريق الحرية والاستقلال، وكذلك هي مقاومتنا المظفرة في القطاع.

بم نبدأ؟... معالم خطّة وطنيّة لمواجهة الأخطار المحتملة

■ عبدالفتاح نعوم* – المغرب

جميع المقاتلين المغاربة في بؤر التوتر مآلهم إلى المغرب. ذلك مشروط بنجاتهم فحسب، وبحدوث اتفاق دولي على مجابهة وجودهم في العراق وسورية ولبنان. فالواضح أن أمن السعودية وتركيا بات على المحك، ناهيك عن أمن أوروبا. وكلما مضى وقت أكثر في انتظار إنجاز تفاهمات دولية وإقليمية على الملفات الجيواستراتيجية العالقة، تمدّد الخطر متجاوزاً الخطوط الحمراء. فالإرهاب أداة خطيرة في الضغط قد تؤذي مستعملها إذا لم يحم نفسه منها!

القوى العظمى والإقليمية باتت تعرف ذلك جيداً، وجميع المؤشرات تدلّ على أن حرباً دولية وإقليمية على الإرهاب ستقع لا محالة. وبالتالي، لنفترض أن نصيب المغرب من العائدين هو بين 500 و1000 مقاتل، وبين هؤلاء من يحمل جنسية مزدوجة. إنما بات واضحاً أن دول أوروبا تجرّد أمثال هؤلاء من جنسياتهم الأوروبية، وبالتالي إذا نجوا من الموت سيكون الموئل هو المغرب.

لكن التساؤل المطروح هو: هل يعمل المغرب على صوغ خطة وطنية لمجابهة تلك التهديدات؟ وهل يمكن تلمس أيّ معالم في ما يروّج من مخارج الآن؟

كان خطاب العرش مؤيداً لمضمون تصريحات وزير الداخلية حول تهديدات «داعش»، وارتكز على نقطتين جوهريتين: –1 الحديث عن المنجزات التنموية باعتبارها مدخلاً لقطع الطريق أمام الفكر المتطرف. –2 الاعتراف بأن التهديدات أمر قائم، فالاعتراف بالمشكلة هي البداية لحله. إلاّ أن حديث الملك عن الثروة إلى جانب حديثه عن الإرهاب في خطاب واحد يعكس درجة القناعة التي ترسخت لدى بنية الحكم في المغرب بالتهديدات التي تطول مصالحها الحيوية، وهي تهديدات تطول المجتمع أيضاً، والمصلحة هي شبكة العلاقات المعقدة التي تدفع الدولة إلى تأمين أفرادها.

لكن تلك الإشارة غير كافية. كان مفترضاً أن يتناول الإعلان الملكي المشكلة باللهجة التي طبعت خطاب العرش لسنة 2003، إذ كانت حوادث 16 أيار في الدار البيضاء الدافع لأن يقرر الملك أن «الشعب المغربي القوي بوحدته المذهبية الدينية، وبأصالته الحضارية، ليس في حاجة إلى استيراد مذاهب دينية أجنبية عن تقاليده». فلا بد اليوم من إعادة ذلك الربط بين مختلف المستويات ذات التأثير في الظاهرة، والتي تشكل البيئة الفكرية/ الاجتماعية الحاضنة عمودها الفقري.

بين سائر تيارات الإسلام الحركي، الوهابية هي الأكثر قابلية –بخطابها ومشروعها– للتماهي مع الفكر الديني المتطرف. وكان المغرب مجبراً على التغاضي عن أنشطتها في السابق لثلاثة أسباب رئيسية: –1 كبح جماح جماعة العدل والإحسان، –2 العلاقات المميزة بين المغرب والسعودية، خصوصاً أن النظامين معاً يستمدّان شرعيتيهما من مقولات ذات صلة بالدين، –3 الوهابية تنتهج طاعة ولي الأمر، وتنتهج التقية في شأن مواقفها من العقيدة الأشعرية التي تقضي بأنها عقيدة فاسدة، ما يفسر توجه دور القرآن في المغرب قبل حوادث 16 أيار نحو الهجوم الشرس على التصوف باعتباره بدعاً منكرة، وكان هجوماً على أدبيات التصوف التي تستمدّ منها «العدل والإحسان» برنامجها.

أما بعد ذلك فقد وجد المغرب نفسه مرغماً على إعادة هيكلة الحقل الديني وتحصينه من الاختراقات الفكرية المختلفة، إذ اكتشف أن الوهابية وفرت البيئة لنمو الفكر المتطرف، وبات سهلاً لأي تاجر متجول في الدار البيضاء يعتقد أنّ المجتمع ضال أن يعتقد أيضاً أن الحاكم كافر قياساً بكفر الليبرالي واليساري. هذا التوجه نادت به الكثير من العقول الإستراتيجية بعد حوادث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة، عبر الربط بين الإرهاب ومنابعه الفكرية التكفيرية، لكن ذلك لم يجد آذان أصحاب مشروع القرن الأميركي الجديد في موقع المستمع. لذا، لا بد للمغرب من بلورة تصور جريء وقائي، فلا يمكن تصور حجم الخسائر التي يمكن أن تنجم عن أي حدث يمس الأمن بالمغرب.

حينما كانت الآمال معقودة على تدعيم حراك الشعوب لأجل الإصلاح والديمقراطية، كانت القوى العظمى والقوى الإقليمية تنفذ على نحو مدروس صفقاتها مع حركة «الإخوان المسلمين» لتدعيمها مالياً وإعلامياً للوصول إلى السلطة. وفر خطاب «الإخوان المسلمين» الذي بات طاغياً بيئة لاستنبات مختلف الخطب الأخرى المتطرفة. ذاك كلّه كان يحدث على مرأى ومسمع من القوى الكبرى. لعلّ استثارة المشاعر الطائفية والعرقية توفر الأرضية الملائمة لإمرار مشروع التقسيم. وإذا كانت القوى العظمى تربح من ذلك، فإن القوى الإقليمية في الخليج تطيل عمرها بذلك أيضاً. لكنّ عدداً كبيراً من الدول ضُغط عليها كي تنخرط في هذا المشروع، وكان المغرب ويا للأسف بينها.

لكن الوقت الراهن ليس مناسباً للعتاب، إنما لمداواة الجروح. فالأكيد أن تداعيات فشل المشروع تحظى باهتمام بالغ لدى الأجهزة الأمنية في المغرب، فهي تداعيات على الأمن في المقام الأول. على رغم أن لا معلومات حول التدابير التي يهيّئها المغرب في هذا الصدد.

وقف غسان سلامة في فترة الحرب الأهلية اللبنانية على التناقض الصارخ الذي تعيشه حالة الدولة في العالم العربي، ففي حين كان يشكو المواطن العراقي تسلطها، كان المواطن اللبناني يتمنى ربع تسلطها. ففي اللحظات المفصلية يشعر الناس بضرورة الدولة، ولذلك فإن المغاربة سيكونون جاهزين لتقبل تدابير الدولة لأجل الوقاية من أي تهديد لأمنهم. على دوائر صنع القرار أن تعلن فحسب، بجرأة تامة، خطة ذات مستويين:

على المستوى الوطني: ينبغي وضع خطة وطنية عبر التأسيس للجنة عليا مشتركة بين وزارات الداخلية والاتصال والأوقاف، بحيث يكون محور خطة الداخلية انتهاج سياسة أمنية مدروسة جوهرها «صفر تسامح». وخطة الاتصال إطلاق حملة إعلامية مدروسة للتعريف بالأخطار، محورها منح الفرصة للقوى الوطنية المناهضة للإرهاب والفكر الظلامي لتسليط الضوء على جرائم الجماعات المسلحة في سورية ولبنان والعراق وليبيا ومصر. أما الأوقاف فعليها حفز الأطر الدينية والأئمة والفقهاء لتوضيح مكامن الخلل في منظومة الفهم التي تقبع خلف سلوك تلك الجماعات الإرهابية. ومن ناحية ثانية ينبغي أن يكون هناك تنسيق بين الوزارات الثلاث كي يكون هناك تداخل بين عمل تلك المصالح والجهات، ضماناً لتأثير أوسع مدى وأكثر إيجابية في الرأي العام.

على البرلمان المغربي أيضاً تأسيس لجنة مشتركة من النواب وهيئات المجتمع المدني والحقوقيين وباقي الفاعلين غير الحكوميين، لتوسيع مدى الخطة، ومنعاً لأي ممانعة تحت أي عنوان لمضامين الخطة، فالخطر محدق بالجميع، ويجب عدم التساهل مع أي تهديد تحت عناوين حقوق الإنسان أو غيرها، لا سيما أن العدو متعطش للدم، ولا يرى في كلّ من سواه سوى كفار وفاسقين وضالّين! بل يرى أن العالم كلّه أصبح دار حرب.

على جهازي الأمن الناعم والأمن الخشن أن يتدربا كذلك على أساليب مبتكرة في التعامل مع تلك الجماعات في حالة هجومها من أي جبهة. ولأجل ذلك يجب تشكيل لجان للدراسات في الجيش والشرطة بالاشتراك مع الباحثين المتخصصين في الدراسات الأمنية والعسكرية، للتمكن من فهم طبيعة عمل هذه المجموعات وأسلوبها القتالي، وللتعامل الناجع معها وعدم تكرار أخطاء الجيش التونسي في جبل الشعانبي.

على المستوى الإقليمي: ينبغي أن يقدم المغرب بحكم موقعه مبادرة متوسطية للأمن، يدعو من خلالها الدول المهددة بالإرهاب، أو التي تعاني الإرهاب، للعمل على بلورة خطة دفاع مشترك، وضمان تنسيق أعلى بين أجهزة الاستخبارات. وبدأ هذا الأمر فعلاً منذ مدة بين الاستخبارات الاسبانية والمغربية وأسفر عن تفكيك خلية سبتة. لكن كل ما يمكن أن تقدمه تلك التحركات هو إمكان التأسيس عليها، فلا بد من تحولها إلى إستراتيجية مرسومة، واضحة، دقيقة، للتعاون المشترك في هذا الصدد. ولا بد من أن تثمر عقيدة عسكرية تتقاسمها جيوش بلدان المنطقة، قوامها الهجوم الاستباقي على مواقع الإرهاب ومداخلها.

المؤشرات الإقليمية والدولية كافة توحي أن ما تقدم بات ضرورياً، فلِمَ التأخر المغربي؟ هل هو مواكبة لإيقاع التموضعات الدولية والإقليمية من المسألة؟ أم قصر النظر والعمى الاستراتيجي؟

يؤمل ألا يكون المغرب آخر طائر يصيح في السرب.

***باحث في العلوم السياسية**